

1/15  
ظ

/ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (١)  
( ٥٩ ) كتاب اللعان

[ ١ ] باب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي رضي الله عنه قال : قال الله تبارك وتعالى :  
﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ الآية  
[ النور : ٤ ]

قال الشافعي رضي الله عنه : ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلبت ذلك المقدوفة (٢)  
الحرّة ، ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد . وهكذا كل ما أوجبه الله  
تبارك وتعالى لأحد وجب على الإمام أخذه له ، إن طلبه أخذه له (٣) بكل حال .

فإن قال قائل : فما الحجة في ذلك ؟ قيل : قول الله تبارك وتعالى اسمه : ﴿ وَمَنْ  
قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَهُ سُلْطٰناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [ الإسراء : ٣٣ ] . فبين أن السلطان  
للولى ، ثم بين فقال في القصاص : ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [ البقرة : ١٧٨ ] ،  
فجعل العفو إلى الولي ، وقال : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ  
فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [ البقرة : ٢٣٧ ] ،  
فأبان في هذه الآيات أن الحقوق لأهلها ، وقال في القتل : ﴿ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾ إلى قوله :  
﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (٤) [ المائدة : ٤٥ ] .

قال : فأبان الله عز وجل أن ليس حتماً (٥) أن يأخذ هذا من وجب له ، ولا أن حتماً  
أن يأخذه الحاكم لمن (٦) وجب له ، ولكن حتماً أن يأخذه الحاكم لمن وجب له إذا طلبه .

قال : وإذا قذف الرجل زوجته فلم تطلب الحد حتى فارقتها ، أو لم يفارقها ، ولم  
تَعَفَّهُ ، ثم طلبته التعن ، أو حد إن أبى أن يلتعن . وكذلك لو (٧) ماتت كان لوليها أن

(١) البسمة من ( ج ، ظ ) .

(٢) في ( ظ ) : « ثم لم أعلم خلافاً أن ذلك إن طلبت المقدوفة » ، وفي ( ج ) : « ثم لم أعلم خلافاً في أن ذلك إذا طلب ذلك المقدوفة » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ) .

(٣) في ( ظ ) : « إن طلبه لأخذه » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٤) في ( ظ ) : « إلى قوله : فمن تصدق به فهو كفارة له » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٥) في ( ج ، ظ ) : « ليس أن حتماً » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ) .

(٦) في ( ظ ) : « لا » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧) في ( ج ) : « وكذلك إن » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

يقوم به ، فيلتعن الزوج ، أو يُحَدَّ . وقال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [ النور ] .

قال الشافعي رحمته الله : فكان بيناً في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته : ﴿ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ ﴾ [ النور ] ، كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفها به من / الزنا ، وكانت في ذلك دلالة أن ليس على / الزوج أن يلتعن حتى تطلب المرأة المقذوفة حدها ، وكما ليس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدها .

١/ ١٨٠  
ج  
١/ ٤٣٠  
ص

قال : وكانت في اللعان أحكام بسنة رسول الله ﷺ منها الفرقة بين الزوجين ، ونفى الولد ، قد ذكرناها في مواضعها .

## [ ٢ ] من يلاعن من الأزواج ، ومن لا يلاعن

قال الشافعي رحمته الله : ولما ذكر الله عز وجل اللعان على الأزواج مطلقاً ، كان اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزومه الفرض . وكذلك على كل زوجة لزومها الفرض ، وسواء كان الزوجان حرين مسلمين ، أو كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً ، أو كانا مملوكين معاً ، أو كان الزوج مسلماً والزوجة ذمية ، أو كانا ذميين تحاكما إلينا ؛ لأن كل زوج وزوجة يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه ، وفي نفسه لصاحبه ، ولعانهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه ، والقول / في نفى الولد . وتختلف الحدود لمن وقعت له وعليه ، وسواء في ذلك الزوجان المحدودان في قذف، والأعميان ، وكل زوج يجب عليه فرض . وسواء قال الزوج : رأيتها تزني ، أو قال : زنت ، أو قال : يا زانية . كما يكون ذلك سواء إذا قذف أجنبية .

١٥ / ب  
ظ (٥)

وإذا قذف الزوج الذي لا حد عليه امرأته وهي ممن عليه (١) الحد ، أو ممن لا حد عليه (٢) فسواء . ولا حد عليه ولا لعان ولا فرقة بينه وبينها ، ولا ينفي الولد (٣) إن نفاه

(١) في (ج ، ظ) : « عليها » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .  
(٢) في (ظ) : « عليها » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .  
(٣) في (ج ، ص ، ظ) : « ولد » ، وما أثبتاه من (ب) .

عنه ، ولا طلاق له لو طلقها . وكذلك المعتوه ، وكل مغلوب على عقله بأى وجه كانت الغلبة على العقل (١) غير السكر ؛ لأن القول والفعل يلزم السكران ولا يلزم الفعل ولا القول من غلب على (٢) عقله بغير سكر . وكذلك الصبى لم يستكمل خمس عشرة أو يحتمل قبلها وإن كان عاقلاً ، فلا يلزمه حد ولا لعان .

قال : ومن عزب عقله من مرض فى حال فافاق فى أخرى ، فما صنع فى حال عزوب عقله سقط عنه ، وما صنع فى الحال التى يثوب فيها عقله لزمه من (٣) طلاق ولعان وقذف (٤) وغيره .

وإن اختلف الزوجان فقالت المرأة : قذفتنى فى حال إفاقتك ، وقال : ما قذفتك فى حال (٥) إفاقتى ، ولئن كنت قذفتك ما قذفتك إلا وأنا مغلوب على عقلى ، فالقول قوله ، وعليها البيينة إذا كانت المرأة تقرر ، أو كان يعلم أنه يذهب عقله . ولو قذفها فقالت : قذفتك وعقلى ذاهب من مرض ، وقالت : ما كنت ذاهب العقل ، فإن (٦) لم يُعلم أنه (٧) كان فى الوقت الذى قذفها فيه وقبله ومعه فى مرض (٨) قد يذهب عقله فيه فلا يُصدَّق ، وهو قاذف يَلْتَعِن ، أو يُحَدِّد ، وإن عَلِمَ ذلك صدَّق وحلَّف .

قال : وإذا كان الزوج أحرس يعقل الإشارة والجواب ، أو يكتب فيعقل ، فقذف ، لاعن بالإشارة ، أو حد . فإن لم يكن يعقل فلا حد ولا لعان ، وإن استطلق لسانه فقالت : قد قذفت / ولم ألتعن (٩) ، حدٌ إلا أن يَلْتَعِن . وإن قال : لم أقذف ، ولم ألتعن ، لم يحد ، ولا ترد (١٠) إليه امرأته بقوله : لم أَلْتَعِن ، وقد ألزماه الفرقة بحال ، ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يمسكها ، وكذلك لو طلق فالزمنه الطلاق ثم أفاق ، فقال : ما طلقت ، لم نردها إليه ، ووسعها فيما بينه وبين الله المقام عليها . ولو أصابه هذا من مرض تربصوا

(١) فى (ص) : « على السكر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٢) « على » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٣) « من » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص ، ظ) .

(٤) فى (ظ) : « وحد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) « حال » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٦) فى (ج) : « أو » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٧) فى (ظ) : « أقد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٨) فى مرض : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٩) فى (ج) : « فقالت قذفت ولم يلتعن » ، وفى (ب) : « فقال قد قذفت ولم يلتعن » ، وما أثبتناه من

(ص ، ظ) .

(١٠) فى (ظ) : « ولم ترد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

به (١) حتى يفيق ، أو يطول ذلك به ويشير إشارة تعقل ، أو يكتب كتاباً يعقل فيصير كالأخرس الذي ولد أخرس .

قال : وإذا كانت هي الخرساء لم نكلفها لعانها ، إلا أن تكون تعقل ؛ لأنه لا معنى لها في الفرقة ، ولا نفى الولد ، ولأنها غير قاذفة لأحد يسأل (٢) أن نأخذ له حقه (٣) .

فإن قيل : فعلها حق الله قيل : لا يجب إلا بيينة أو اعتراف ، وهي لا تعقل الاعتراف . وإن كانت تعقل كما تعقل الإشارة أو الكتابة (٤) التعتت ، وإن لم تلتعن حدث إن كانت (٥) لا يشك في عقلها ، فإن شك في عقلها لم تمد إن أبت الالتمان .

ولو قالت له : قذفتني فأنكر ، وأنت بشاهدين أنه / قذفها ، لاعن وإن لم يلاعن حد . وليس إنكاره إكذاباً لنفسه بقذفها ، إنما هو جحد أن يكون قذفها .

قال : ولو قذفها قبل بلوغه بساعة ثم بلغ ، فطلبت الالتمان أو الحد ، لم يكن لها إلا أن يحدث لها قذفاً بعد البلوغ . / وكذلك لو قذفها مغلوباً على عقله ثم أفاق بعد ذلك بساعة .

قال : ولا يكون على الزوج لعان حتى تطلب ذلك الزوجة ، فإن قذف الزوج زوجته البالغة فتركت طلب ذلك ، لم يكن عليه (٦) لعان ، وإن ماتت فترك ذلك ورثتها لم يكن عليه لعان . (٧) وإن اعترفت بالزنا الذي قذفها به لم يكن عليه لعان (٨) ، وإن شاء هو أن يلتعن ليوجب عليها الحد ، وتقع الفرقة (٩) وينفى ولدأ (١٠) إن كان ، كان (١١) ذلك له . ولو كانت محدودة في زنا ، ثم قذفها بذلك الزنا ، أو زنا كان في غير ملكه عزر ، إن طلبت ذلك ، إن لم يلتعن . وإن أردنا حده لامرأته أو تعزيره لها قبل اللعان أو بعد اللعان ، فأكذب نفسه ، وألحق (١٢) به ولدها ، فأرادت امرأته العفو عنه أو

١/١٦  
ظ (٥)

ب/٤٣٠  
ص

(١) في (ظ) : « تربص به » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ظ) : « لأحد نساء » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) « حقه » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ج ، ص ، ظ) : « الكتاب » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٥) في (ظ) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٦) في (ج) : « لم يكن لها عليه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٧-٨) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٩) في (ج) : « وتقع عليها الفرقة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(١٠) في (ظ) : « الولد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(١١) « كان » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ظ) .

(١٢) في (ج) : « وألحق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

تركته (١) فلم تطلبه ، لم نحده ، ولا نحده (٢) إلا بأن تكون طالبة بحدها (٣) غير عافية عنه .

ولو كانت زوجته ذمية فقذفها ، أو مملوكة أو جارية يجامع (٤) مثلها ولم تبلغ ، فقذفها بالزنا وطلبت أن يعزر ، قيل له : إن التعتت خرجت من أن تُعزَّر ، ووقعت الفرقة بينك وبين زوجتك ، وإن لم تلتعن عززت وهي زوجتك بحالها ، وإن التعتت وأبت أن تلتعن فكانت كتابية أو صبية لم تبلغ لم تلتعن ، ولم تحد الكتابية البالغ إلا أن تأتينا طالبة لحكمنا . وإن كانت مملوكة بالغة (٥) فعلها خمسون جلدة ، ونفى نصف سنة . وإن قلن : نحن نلتعن ، التعتت المملوكة ليسقط الحد (٦) ، ولا التعان على صبية (٧) ؛ لأنه لا حد عليها ، ولا أجبر النصرانية على الالتعان إلا أن ترغب في أن نحكم عليها فلتلتعن ، فإن لم تفعل حددناها إن ثبتت على الرضى بحكمنا ، وإن رجعت عنه تركناها .

١/ ١٨١  
جـ

فإن كانت زوجته خرساء / أو مغلوبة على عقلها فقذفها ، قيل له (٨) : إن التعتت فرقنا بينك وبينها ، وإن انتفيت من حمل أو ولد لها (٩) فلاعتت نفيناه عنك مع الفرقة ، وإن لم تلتعن فهي امرأتك ، ولا نجبرك على الالتعان ؛ لأنه لا حد عليك ، ولا تعزير إذا لم تطلبه ، وهي لا يطلب مثلها . ونحن لا ندرى لعلها لو عقلت اعترفت ، فسقط ذلك كله عنك .

قال : وإن التعتت فلا حد على الخرساء ، ولا المغلوبة على العقل ، ولو طلب أولياؤها أن يلتعن الزوج أو يحد لم يكن ذلك لهم . وكذلك لو قذف امرأته وهي أمة بالغة فلم تطلبه ، فطلب سيدها أن يلتعن أو يعزر . أو قذف صغيرة فطلب ذلك وليها ، لم يكن ذلك لواحد منهم (١٠) ، وإنما الحق في ذلك لها ، فإذا (١١) لم تطلبه لم يكن

- 
- (١) في (ظ) : « أو تركت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٢) « ولا نحده » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٣) في (ظ) : « لحدها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٤) في (ظ) : « لم يجامع » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٥) في (ظ) : « كانت مملوكة وكانت بالغة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٦) في (جـ) : « أسقطت الحد » ، وفي (ص) : « لسقط الحد » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (٧) في (ظ) : « الصبية » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٨) « قيل له » : سقط من (جـ) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٩) في (ب) : « أو ولدها » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص ، ظ) .  
 (١٠) في (ظ) : « منهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (١١) في (ب) : « فإن » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص ، ظ) .

لأحد يطلبه لها ما كانت حية ، ولو لم تطلبه واحدة (١) من هؤلاء ، ولا كبيرة قذفها زوجها (٢) ، ولم تعفه الكبيرة ولم تعترف (٣) حتى ماتت ، أو فورقت ، فطلبه وليها بعد موتها ، أو هي بعد فراقها ، كان على الزوج أن يلتعن ، أو يحد للكبيرة الحرة المسلمة ، ويعزر لغيرها .

قال : ولو أن رجلاً طلق امرأته (٤) طلاقاً يملك فيه الرجعة ، ثم قذفها في العدة ، فطلبت القذف (٥) لاعن . فإن لم يفعل حُدَّ ، وإن التعن فعليها اللعان ، فإن لم تلتعن حُدَّت ؛ لأنها في معاني الأزواج . وهكذا لو مضت العدة وقد قذفها (٦) في العدة .

قال : وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة فقذفها في العدة ، أو كان يملك فيه الرجعة فقذفها بعد مضي العدة بزنا ، نسبه إلى أنه كان وهي زوجته (٧) ، أو لم ينسبه إلى ذلك ، فطلبت حدها حُدَّ ، ولا لعان إن لم يكن ينفي به ولداً ولدتها ، أو حملاً (٨) يلزمه .

قال : وإنما حددته إذا قذفها وهي بائن منه أنها غير زوجة ، ولا بينها وبينه بسبب (٩) النكاح ولد يلزم نسبه ، ولا حكم من حكم الأزواج ، فكانت محصنة مقدوفة .

فإن قال قائل : أفريت إن ظهر بها حمل ، أو حدث لها ولد يلحق (١٠) نسبه به ، فانتفى منه بأن قذفها ، والقذف كان وهي غير زوجة (١١) ، كيف لاعنت بينهما ؟ قيل له : إن شاء الله - كما ألحقت الولد به (١٢) ، وإن كانت بائنة منه بأنها كانت زوجته ، فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها منفردة دون الولد بأنها كانت زوجة . فكذاك لاعنت بينهما بالولد ؛ لأنها كانت زوجة . ألا ترى أنها في لحوق الولد / بعد بينونتها منه كهي لو كانت معه ، وكذلك يلتعن وينفيه ، وإذا نفى رسول الله ﷺ الولد وهي زوجة ، فأزال

- (١) في (ظ) : « واحد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٢) « زوجها » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ظ) .
- (٣) في (ظ) : « أو تعترف » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٤) في (ص) : « امرأة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٥) أي طلبت أن يحد حد القذف .
- (٦) في (ظ) : « وقذفها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٧) في (ظ) : « زوجة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٨) في (ظ) : « ينفي ولداً ولدتها أو حملاً » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٩) في (ج) : « نسب » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (١٠) في (ج) : « أو حدث لها ولد يلحقه » ، وفي (ظ) : « أو حدث ولد يلحق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (١١) في (ظ) : « وهي زوجة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (١٢) « به » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

الفراش ، كان الولد بعد ما تبين أولى أن ينفى ، أو فى مثل حاله قبل أن يتبين (١) .

ولو قال رجل لامرأته : قد ولدت هذا الولد وليس بابنى ، قيل له : ما أردت ؟ فإن قال : زنت به لاعن أو حد إذا طلبت ذلك ، وإذا لاعن نفي عنه ، وإن سكت لم يُنف عنه ولم يلاعن . فإن طلبت الحد حلف ما أراد قذفها ، فإن حلف برئ ، وإن / نكل حد أو لاعن . وذلك أنه يقال : قد تستدخل المرأة ماء الرجل فتحبل ، فلذلك لم أجعله قذفاً ، ولا لاعن بينهما حتى يقذفها بالزنا ، فيحد أو يلتعن ؛ لأنه الموضع الذى جعل الله عز وجل فيه اللعان لا غير . ولو قال : قد حبسك رجل ، أو فتشك (٢) ، أو نال منك ما دون الجماع لم يلاعنها ؛ لأن هذا ليس بقذف بزنا (٣) ، وعزرها إن طلبت ذلك .

قال : ولو قال لها : أصابك رجل فى دبرك ، فطلبت ذلك حد أو لاعن ؛ لأن هذا جماع يجب عليها به الحد ، ولا يحد لها إلا فى القذف (٤) بجماع يجب عليها فيه حد لو فعلته ، وحد على مجامعتها (٥) إذا كان حراماً . ولو قال لها : عبثت بك امرأة فأفحش لم يحد ، ولم يلاعن ويعزر إن طلبت ذلك . ولو قال لها : ركبت أنت رجلاً (٦) حتى غاب ذلك منه فى ذلك منك ، كان قذفاً يلاعن به أو يحد ؛ لأن عليهما معاً الحد . ولو قال لها وهى زوجة : زנית قبل أن أنكحك ، فلا لعان ، ويحد إن طلبت ذلك . ولو قال لها بعد ما تبين / منه : زנית وأنت امرأتى ولا ولد ، ولا حبل ينفيه ، حد ولم يلاعن ، لأنه قاذف غير زوجة (٧) .

ولو قال لامرأته : يا زانية بنت الزانية ، وأمها حرة مسلمة غير حاضرة ، فطلبت امرأته حد أمها لم يكن لها ، وإذا طلبته أمها أو وكيلها حد لها ، إن لم يأت بأربعة شهداء على ما قال .

قال : ومتى طلبت امرأته حدها كان عليه أن يلتعن أو يحد ، ولو طلبته جميعاً حد للأمام مكانه ، وقيل له : التعن لامرأتك ، فإن لم يلتعن حبس حتى يبرأ جلده ، فإذا برأ

(١) فى (ظ) : « قيل بين » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) « رجل أو فتشك » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٣) فى (ب) : « لأن هذا ليس بقذف فى زنا » ، وفى (ج) : « لأنه ليس بقذف بزنا » ، وفى (ظ) : « إذ هذا ليس بقذف زنا » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٤) فى (ظ) : « قذف » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) فى (ظ) : « وحد مجامعها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٦) فى (ظ) : « ركبت رجل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) فى (ب) : « زوجته » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

حد، إلا أن يلتعن . ومتى أبى اللعان فجلدته ثم رجع ، فقال : أنا التعن قبلت رجوعه ، وإن لم يبق إلا سوط واحد ، ولا شيء له فيما مضى من الضرب .

### [ ٣ ] أين يكون اللعان ؟

[ ٢٦١٩ ] قال الشافعي رحمته الله : روى أن النبي ﷺ لاعن بين الزوجين على المنبر ، فإذا لاعن الحاكم بين الزوجين بمكة لاعن بينهما بين المقام والبيت ، فإذا لاعن بينهما بالمدينة لاعن بينهما على المنبر ، وإذا لاعن بينهما ببيت المقدس لاعن بينهما في مسجدهما (١) ، وكذلك يلاعن بين كل زوجين في مسجد كل بلد .

قال : ويبدأ فيقيم (٢) الرجل قائماً والمرأة جالسة فيلتعن ، ثم يقيم المرأة قائمة فتلتعن (٣) ، إلا أن يكون بأحدهما علة لا يقدر على القيام معها ، فيلتعن جالساً أو مضطجعاً إذا لم يقدر على الجلوس . وإن كانت المرأة حائضاً التعن الزوج في المسجد ، والمرأة على باب المسجد . وإن كان الزوج مسلماً والزوجة مشركة التعن الزوج في المسجد ، والزوجة في الكنيسة ، وحيث تُعظَّم . وإن شاءت الزوجة المشركة أن تحضّر الزوج في المساجد كلها حَضَرَتَهُ ، إلا أنها لا تدخل المسجد الحرام لقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [ التوبة : ٢٨ ] .

(١) في (ب) : « مسجده » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٢) في (ظ) : « فيقوم » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) ثم يقيم المرأة قائمة فتلتعن : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

[ ٢٦١٩ ] قد سبق في تخريج حديث رقم [ ٢٣٦٩ ] في حديث سهل بن سعد : « فتلاعنا في المسجد » في باب اللعان السابق .

قال البيهقي في السنن الكبرى ( ٧ / ٣٩٨ - باب أين يكون اللعان من كتاب اللعان ) :

ويذكر عن ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب أو غيره أن رسول الله ﷺ أمر الزوج والمرأة فحلفا بعد العصر عند المنبر .

قال : وهذا منقطع ، وإنما بلغنا موصولاً من جهة محمد بن عمر الواقدي ، وهو ضعيف . ثم ساقه من طريق الواقدي ، عن الضحاك بن عثمان ، عن عمران بن أبي أنس قال : سمعت عبد الله بن جعفر يقول : حضرت رسول الله ﷺ حين لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته مرجع رسول الله ﷺ من تبوك ، فأنكر حملها الذي في بطنها ، فقال : هو من ابن السحما ، فقال له رسول الله ﷺ : « هات امرأتك ، فقد نزل القرآن فيكما » ، فلاعن بينهما بعد العصر عند المنبر على حَمَلٍ :

وقال مثل ذلك في المعرفة ( ٥ / ٥٤٩ ) في كتاب اللعان - باب أين يكون اللعان .

قال الشافعى رحمته الله : وإن أخطأ الإمام بمكة أو المدينة أو غيرها (١) فلاعن بين الزوجين فى غير المسجد . لم يعد اللعان / عليهما ؛ لأنه قد مضى (٢) اللعان عليهما ؛ ولأنه حكم قد مضى (٣) ، وكذلك (٤) إن لاعن بينهما ولم يحضر أحدهما الآخر .

قال : وإذا (٥) كان الزوجان مشركين (٦) لاعن بينهما معاً فى الكنيسة وحيث يُعظَّمان، وإذا كانا مشركين (٧) لا دين لهما تحاكما ، إلينا لاعن بينهما فى مجلس الحكم .

### [ ٤ ] أى الزوجين يبدأ باللعان ؟

قال الشافعى / رحمته الله : ويبدأ الرجل باللعان حتى يكمله ، فإذا أكمله خمساً التعتت المرأة . وإن أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الزوج فالتعتت ، أو بدأ بالرجل فلم يكمل اللعان حتى أمر المرأة تلتعن فالتعتت ، فإذا أكمل الرجل اللعان عادت المرأة فالتعتت ، ولو (٨) لم يبق من لعان الرجل إلا حرف واحد ، من قَبْلِ أن الله عز وجل بدأ بالرجل فى اللعان ، فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل الرجل اللعان ؛ لأنه لا معنى لها فى اللعان إلا رفع الحد عن نفسها ، والحد لا يجب حتى (٩) يلتعن الرجل . ثم يجب لأنها تدفع الحد عن نفسها بالالتعان ، وإلا حُدَّتْ ، وإذا بدأ الرجل / فالتعن قبل أن يأتى الحاكم أو بعد ما أتاه ، قبل أن يأمره بالالتعان ، أو المرأة ، أو هما ، أعاد أيهما بدأ قبل أمر الحاكم إياه بالالتعان ؛ لأن ركائنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له ، فأعاد النبى صلى الله عليه وسلم اليمين على ركائنه ، ثم رد إليه امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد امرأته إليه (١٠) قبل حلفه بأمره .

[ ٢٦٢٠ ] (١١) أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال (١٢) :

(١) فى ( ج ، ص ، ظ ) : « غيرها » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٢ - ٣) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤) فى ( ج ) : « وكذا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٥) فى ( ج ، ظ ) : « وإن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٦ - ٧) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٨) فى ( ظ ) : « وإن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٩) فى ( ظ ) : « لا يجب عليها حد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(١٠) فى ( ج ، ظ ) : « عليها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(١١ - ١٢) ما بين الرقمين سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

أخبرنا (١) مالك قال : حدثني ابن شهاب : أن سهل بن سعد الساعدي أخبره : أن عويمراً العجلاني جاء إلى عاصم بن (٢) عدى فقال (٣) له : أرايت يا عاصم ، لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقته (٤) فقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ سل لى يا عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك ، فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر فقال : يا عاصم ، ماذا قال لك رسول الله ؟ فقال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها ، فقال عويمر : والله لا أنتهي حتى أسأله ، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس فقال : يا رسول الله ، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ، أيقته فقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « قد أنزل فيك وفي صاحبك ، فاذهب فاتسني بها » ، فقال سهل بن سعد : فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ ، فلما فرغا قال عويمر : لقد كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها . فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة في المتلاعنين (٥) .

[ ٢٦٢١ ] أخبرنا (٦) الشافعي قال : أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن سهل بن سعد أخبره قال : جاء عويمر العجلاني إلى عاصم بن عدى فقال : يا عاصم ، سل لى رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فقتله ، أيقته به أم كيف يصنع ؟ فسأل عاصم النبي ﷺ ، فعاب النبي ﷺ المسائل ، فلقية عويمر فقال : ما صنعت ؟ فقال : صنعت (٧) أنك لم تأتني بخير ، سألت رسول الله ﷺ فعاب المسائل ، فقال عويمر : والله لأتيني رسول الله ﷺ فلا سأله ، فاتاه ، فوجده قد أنزل عليه فيهما ، فدعا بهما (٨) ، فلاعن بينهما ، فقال عويمر : لئن انطلقتُ بها لقد كذبت عليها . ففارقها قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ، ثم قال رسول الله ﷺ : « انظروها ، فإن جاءت به أسحَمُ أدعج (٨) عظيم الأليتين فلا أراه إلا قد صدق ، وإن جاءت به أحيمر كأنه وحرّة (١٠) فلا أراه إلا كاذباً » ، فجاءت به على النعت المكروه . قال ابن شهاب : فصارت سنة في (١١) المتلاعنين .

١٨٢ / ب  
ج

- (١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .
- (٢) « بن » : ساقطة من (ج) ، وأثبتنا من (ب ، ص ، ظ) .
- (٣) (٥ - ٣) ما بين الرقمين جاء بدلاً منه في (ظ) : « فذكر الحديث » .
- (٤) في (ج) : « فقتله » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .
- (٥) في (ص) : « قال » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٦) « صنعت » : ساقطة من (ب) ، وأثبتنا من (ج ، ص ، ظ) .
- (٧) في (ظ) : « فدعاهما » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .
- (٨) الدَّعِجُ والدَّعِجَةُ : شدة سواد العين واللون .
- (٩) الوحرّة : من حشرات الأرض تشبه الحرّباء ، حمراء كالعظاية .
- (١٠) في « : ساقطة من (ب ، ص) ، وأثبتنا من (ج ، ظ) .

[ ٢٦٢٢ ] أخبرنا (١) عبد الله بن نافع ، عن ابن أبى ذئب ، عن ابن شهاب ، عن سهل بن سعد الساعدي : أن عويمراً جاء إلى عاصم فقال (٢) : رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتله ، أنتقلونه ؟ سل لى يا عاصم رسول الله ﷺ ، فسأل النبي ﷺ فكره المسائل رسول الله ﷺ وعابها (٣) ، فرجع عاصم إلى عويمر فأخبره : أن النبي ﷺ كره المسائل وعابها ، فقال : عويمر : والله لأتین رسول الله ﷺ / فجاءه ، وقد نزل القرآن خلاف عاصم ، فسأل رسول الله ﷺ فقال : « قد أنزل الله عز وجل فيكما القرآن فتقدما فتلاعنا » ، ثم قال : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، ففارقها ، وما أمره النبي ﷺ ، فمضت سنة المتلاعنين ، وقال رسول الله ﷺ : « انظروها ، فإن جاءت به أحمر قصيراً كأنه وحرّة فلا أحسبه إلا قد (٤) كذب عليها ، وإن جاءت به أسحّم (٥) أعين ذا اليتيم فلا أحسبه إلا قد (٦) صدق عليها » ، فجاءت به على النعت المكروه .

١/ ٤٣٢  
ص

[ ٢٦٢٣ ] أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن النبي ﷺ قال : « إن جاءت به أشيقر (٧) سبطاً (٨) فهو لزوجها ، وإن جاءت به أدبج فهو للذى يتهمه » قال : فجاءت به أدبج .

[ ٢٦٢٤ ] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن سهل بن سعد أخى بنى ساعدة : أن رجلاً من الأنصار جاء النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ، أيقته فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ (٩) فأنزل الله تبارك وتعالى فى شأنه ما ذكر فى القرآن من أمر المتلاعنين ، فقال (١٠) النبي ﷺ : « قد قضى فيك وفى امرأتك » ، قال : فتلاعنا وأنا شاهد ، ثم فارقها عند النبي ﷺ فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ، قال : وكانت حاملاً فأنكره ، فكان ابنها يدعى إلى أمه (١١) .

(١) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) من هنا إلى آخر الرواية لم يأت فى (ظ) وقال : « إلى آخر الحديث » .

(٣) فى (جـ) : « ودعى بها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (جـ) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) أسحّم : أسود .

(٧) الأشقر : فى الإنسان حمرة صافية وبشرته مائلة إلى البياض .

(٨) سبط : شعر سبط أى مسترسل غير جعد ، وسبط الجسم : حسن القد والاستواء .

(٩) « أيقته فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(١٠ - ١١) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[٢٦٢٢] سبق برقم [ ٢٣٦٨ ] فى باب اللعان السابق ، وقد أخرجه البخارى .

[٢٦٢٣] سبق برقم [ ٢٣٦٧ ] فى باب اللعان السابق ، ولم أشر عليه عند غير الشافعى .

[٢٦٢٤] سبق برقم [ ٢٣٦٩ ] فى باب اللعان السابق ، وهو متفق عليه من حديث ابن جريج ، عن ابن شهاب .

[ ٢٦٢٥ ] أخبرنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن / القاسم بن محمد قال : شهدت ابن عباس رضى الله تعالى عنهما يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد : أهى التى قال النبى (١) ﷺ : « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة رجمتها » ؟ فقال ابن عباس : لا تلك امرأة كانت قد أعلنت .

[ ٢٦٢٦ ] أخبرنا (٢) عبد العزيز بن محمد ، عن يزيد بن الهاد ، عن عبد الله بن يونس : أنه سمع المقبري يحدث القُرظي ، قال المقبري : حدثنى أبو هريرة : أنه سمع النبى ﷺ يقول : لما نزلت آية الملائنة قال النبى ﷺ : « أيما امرأة أدخلت على قوم من (٣) ليس منهم فليست (٤) من الله فى شىء ، ولن يُدخِلها الله عز وجل جنته . وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله / منه وفضحه به (٥) على رؤوس الخلائق من الأولين والآخرين . »

[ ٢٦٢٧ ] سمعت سفيان بن عيينة يقول : أخبرنا عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر : أن النبى ﷺ قال للمتلاعنين : « حسابكما على الله عز وجل ؛ أحكما (٦) كاذب ، لا سبيل لك عليها » فقال : يا رسول الله ، مالى . فقال : « لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها ، فهو بما استحلتت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها أو منه (٧) . »

[ ٢٦٢٨ ] أخبرنا (٨) سفيان بن عيينة ، عن أيوب بن أبى تيممة ، عن سعيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر يقول : فرق رسول الله ﷺ بين أخوى بنى العجلان ، وقال هكذا بإصبعيه المسبحة والوسطى فقرنهما (٩) ، والثى تليها معنى المسبحة (١٠) . وقال :

(١) فى (ظ) : « قال لها رسول الله » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) « من » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) فى (ج) : « فليس » ، وما أثبتاه من (ب ، ص ، ظ) .

(٥) « به » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٦ - ٧) ما بين الرقمين جاء بدلاً منه فى (ظ) : « ذكر الحديث » . أى : أشار إلى الحديث ولم يذكره .

(٨) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٩) فى (ج) : « يقرنها » ، وفى (ب ، ص) : « فقرنها » ، وما أثبتاه من (ظ) .

(١٠) « يعنى المسبحة » : سقط من (ظ) ، وأثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

[٢٦٢٥] سبق برقم [ ٢٣٧٢ ] فى باب اللعان السابق ، وقد رواه مسلم من حديث سفيان بن عيينة .

[٢٦٢٦] سبق برقم [ ٢٣٧٣ ] فى باب اللعان السابق ، وقد رواه أبو داود ، والنسائى ، وابن حبان .

[٢٦٢٧] سبق برقم [ ٢٣٧٤ ] فى باب اللعان السابق ، وهو متفق عليه .

[٢٦٢٨] سبق برقم [ ٢٣٧٥ ] فى باب اللعان السابق ، وهو متفق عليه .

« الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ » .

[ ٢٦٢٩ ] أخبرنا مالك بن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رجلاً لاعن امرأته في زمان النبي ﷺ وانتفى من ولدها ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأة .

## [ ٥ ] كيف اللعان ؟

قال الشافعي رحمته الله : اللعان أن يقول الإمام للزوج : قل : أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيما رميت به (١) زوجتى فلانة بنت (٢) فلان ، ويشير إليها إن كانت حاضرة من الزنا ، ثم يعود فيقولها (٣) حتى يكمل ذلك أربع مرات ، فإذا أكمل أربعاً وقفه الإمام وذكره الله وقال : إنى أخاف إن لم تكن صدقت أن تبوء بلعنة الله . فإن رآه يريد أن يمضى أمر من يضع يده على فيه ويقول : إن قولك : وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين ، موجبة إن كنت كاذباً ، فإن أبى تركه / وقال : قل : على لعنة الله (٤) إن كنت من الكاذبين فيما رميت به فلانة من الزنا .

٤٣٢ / ب  
ص

قال الشافعي رحمته الله : فإن قذفها بأحد يسميه بعينه واحد ، أو اثنين ، أو أكثر قال مع كل شهادة (٥) : أشهد بالله أنى لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا بفلان وفلان وفلان . وقال عند الالتعان : وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا بفلان أو فلان وفلان . وإن كان معها ولد فتناه ، أو بها حبل (٦) فانتفى منه ، قال مع كل شهادة : أشهد بالله إنى لمن / الصادقين فيما رميتها به من الزنا ، وأن هذا الولد ولد زنا ، ما هو منى . وإن كان حملاً قال : وإن هذا الحمل إن كان بها حمل لحمل من الزنا (٧) ما هو منى . وقال فى الالتعان : وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا ، وأن هذا الولد لولد (٨) زنا ما هو منى . فإذا قال هذا فقد فرغ من الالتعان .

١٨٣ / ب  
ج

- (١) « به » : ساقطة من (جـ ، ص ، ظ) ، وأثبتها من (ب) .
- (٢) فى (جـ ، ص) : « ابنة » ، وما أثبتاه من (ب ، ظ) .
- (٣) فى (ظ) : « فيقول لها » ، وما أثبتاه من (ب ، جـ ، ص) .
- (٤) فى (ظ) : « ولعنة الله عليك » ، وما أثبتاه من (ب ، جـ ، ص) .
- (٥) فى (جـ) : « شاهد » ، وما أثبتاه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٦) فى (ظ) : « حمل » ، وما أثبتاه من (ب ، جـ ، ص) .
- (٧) فى (جـ) : « لحمل من زنا » ، وفى (ظ) : « تحمل من زنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .
- (٨) فى (ب) : « ولد » ، وما أثبتاه من (جـ ، ص ، ظ) .

[٢٦٢٩] سبق برقم [ ٢٣٧٦ ] فى باب اللعان السابق ، وهو متفق عليه من حديث مالك .

قال الشافعي رحمة الله عليه : وإذا أخطأ الإمام ولم يذكر نفى الولد أو الحمل في الالتهان قال للزوج : إن أردت نفيه أعدت عليك اللعان (١) ، ولا تعيد المرأة بعد إعادة الزوج اللعان إن كانت فرغت منه بعد التعان الزوج الذي أغفل الإمام فيه نفى الولد والحمل ، وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يلتعن بقذفه ، فأراد الرجل حده أعاد عليه اللعان ، وإلا حد له إن لم يلتعن . وأى الزوجين كان أعجباً التعن له بلسانه بشهادة عدلين ، وأحب إلى لو كانوا أربعة ، ويجزئ عدلان يعرفان بلسانه (٢) ، فإن كان أخرس تفهم إشارته التعن بالإشارة ، فإن انطلق لسانه بعد الخرس لم يُعد . قال : ثم تقام المرأة فتقول : / أشهد بالله إن زوجي فلاناً وتشير إليه إن كان حاضراً ، لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا . ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات ، فإذا فرغت من أربع مرات (٣) وقفها الإمام ، وذكرها الله تبارك وتعالى ، وقال لها : احذرى أن تبوئى بغضب من الله عز وجل إن لم تكونى صادقة فى أيمانك . فإن رآها تمضى وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها ، وإن لم تحضرها فرآها تمضى (٤) قال لها : قولى : وعلى غضب الله إن كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا . فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان (٥) . وإنما أمرت بوقفهما وتذكيرهما أن :

١٨ / ب  
ظ (٥)

[ ٢٦٣٠ ] سفیان أخبرنا (٦) ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً حين لاعن بين (٧) المتلاعنين أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال : إنها موجبة .

قال الشافعي رضي الله عنه : وسواء فى أيمانها والتعانها ، لاعنها بنفى ولد أو حمل ، أو بلا واحد منهما ؛ لأنه لا معنى لها فى الولد ، والولد ولدها بكل حال ، وإنما ينفى عنه (٨) هو ،

- 
- (١) فى (ص ، ظ) : « أعدت اللعان » ، وفى (ج) : « أعدت الالتهان » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٢) فى (ج ، ظ) : « لسانه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
 (٣) فى (ب) : « الرابعة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٤) « فرآها تمضى » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٥) « من اللعان » : سقط من (ج ، ص ، ظ) ، وأثبتناه من (ب) .  
 (٦) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٧) فى (ظ) : « من » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٨) « عنه » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

أو يثبت . قال : وسواء كل زوج وزوجة بالغين ليسا بمغلوبين على عقولهما في الموضوع الذي يلتعان فيه ، والقول الذي يلتعان (١) به ، حرين أو مملوكين ، أو حر ومملوك ، وسواء الكافران (٢) ، أو أحدهما كافر (٣) في القول الذي يلتعان به (٤) ، ويختلفان في الموضوع الذي يلتعان فيه ، قال : وإن لم (٥) يلاعن بينهما الإمام قائمين ولا على المنبر ، أو لم يحضرهما (٦) أربع ، أو لم يحضر أحدهما وحضر الآخر ، لم يردَّ عليهما اللعان (٧) .

## [ ٦ ] ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ،

### ونفى الولد ، وحد المرأة

أخبرنا الربيع قال : قال الشافعي رحمته الله : فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ، ولا تحل له أبناً (٨) بحال . وإن أكذب نفسه لم تعد إليه ، التعتن أو لم تلتعن ، حدث / أو لم تحد . قال : وإنما قلت هذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الولد للفراش » (٩) ، وكانت فراشاً فلم يجز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بأن يزول الفراش ، فلا يكون فراشاً أبداً .

١/ ١٨٤  
ج

[ ٢٦٣١ ] وقد أخبرنا (١٠) مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين ، وألحق الولد بالمرأة .

١/ ٤٣٣  
ص

قال الشافعي رحمته الله : وكان معقولا / في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ألحق الولد

- (١) « فيه والقول الذي يلتعان » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٢-٣) في (ظ) : « كافران » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٤) في (ج) : « يلتعان فيه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٥) في (ظ) : « ولو لم » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٦) في (ظ) : « المنبر لم يحضرهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٧) « وحضر الآخر لم يرد عليهما اللعان » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٨) « أبداً » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٩) سبق برقم [ ٢٢٣٩ ] في باب لبن الرجل والمرأة في أول كتاب النكاح ، وهو متفق عليه .
- (١٠) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[٢٦٣١] سبق منذ قليل ، برقم : [ ٢٦٢٩ ] وتخريجه في رقم [ ٢٣٧٦ ] في باب اللعان السابق . وهو متفق عليه من حديث مالك رحمه الله تعالى .

بأمه أنه نفاه عن أبيه ، وأن نفيه عن أبيه يمينه والتعانه لا يمين أمه على كذبه بنفيه . ومعقول في إجماع الناس أن الزوج إذا أكذب نفسه الحق به الولد ، وجلد الحد ؛ لأن لا معنى للمرأة في نفيه ، وأن المعنى للزوج بما وصفت من نفيه . وكيف يكون لها معنى في يمين الزوج ونفى الولد وإلحاقه ، والولد بكل حال ولدها لا ينفي عنها ، إنما عنه ينفي ، وإليها ينسب إذا نسب .

قال الشافعي رحمته الله : فإذا أكمل الزوج (١) اللعان فقد بانت منه (٢) امرأته ؛ لأنه لا يزول النسب إلا بزوال الفرائض . ولو مات أو ماتت امرأته بعد كمال التعانه لم يتوارثا ؛ لأن الفرقة وقعت بالذى وقع به نفي (٣) الولد .

قال : ولو قالت : لا أتعن أو أقذف بالزنا أو خرس ، أو ماتت ، فسواء في أن (٤) الولد منفي / والفرقة واقعة .

١/١٩  
ظ (٥)

قال : ولو حلف الأيمان كلها وبقي الالتماع ، أو حلف ثلاثة أيمان والتعن ، أو نقص من الأيمان أو الالتماع شيئاً ، كانا (٥) بحالهما أيهما مات ورثه (٦) صاحبه ، والولد غير منفي حتى يكمل الالتماع .

قال : وسواء إذا لم يتم اللعان كله في وقت واحد (٧) في أن لا فرقة ، ولا نفي ولد لو جنَّ (٨) ، أو عتّه ، أو غاب ، أو أكذب (٩) نفسه .

قال : وإن حلف اثنتين (١٠) أو ثلاثاً ثم هرب ، فالنكاح بحاله حتى يقدر عليه فيلتعن . وكذلك لو عتّه ، أو خرس ، أو برُسم (١١) ، أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام ، أو ما يذهب عقله ، فالنكاح بحاله ، فمتى قدر عليه أو تاب إليه عقله التعن . فإن هو قال : لا أتعن ، وطلبت (١٢) أن يُحدَّ لها حدٌّ ، وهو زوجها ، والولد ولده . وإن لم

- (١) في (ظ) : « الرجل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٢) « منه » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (٣) في (ج) : « وقع فيه نفي » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٤) « في أن » : سقط من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناه من (ظ) .
- (٥) في (ج ، ص) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٦) في (ج ، ص ، ظ) : « ورث » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٧) « وقت واحد » : سقط من (ب ، ج ، ظ) ، وأثبتناه من (ص) .
- (٨) في (ص) : « ولا نفي ولداً وجن » ، وفي (ظ) : « ولا نفي ولداً جن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .
- (٩) في (ظ) : « كذب » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (١٠) في (ج ، ظ) : « اثنتين » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (١١) البرُسام : علة يُهتدى فيها .
- (١٢) في (ج) : « فطلب » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

تطلب أن يحد لها فطلب ذلك رجل قذفها بزناها بها (١) ، كان ذلك له ، وحد له . وإن ماتت وطلب ذلك ورثتها ولم تكن عَفَّتْ حَدَّهَا كان ذلك لهم . وكذلك لو مات المقذوف بها وطلب ذلك ورثته ، كان ذلك لهم . فإن طلبته أو ورثتها فحد لها ، ثم طلبه الذي قذفها به لم يحد له ؛ لأنه قذف واحد .

ولو قالت المرأة قبل يتم الزوج اللعان : أنا التعن ، لم يكن ذلك عليها ، ولو أخطأ الإمام فأمرها فالتعنت ، لم يكن ذلك شيء يدرأ به عن نفسها حدًّا (٢) ، ولا يجب به حكم . ومتى التعن الزوج فعليها أن تلتعن ، فإن أبت حُدَّتْ . وإن كانت حين التعن الزوج حائضاً ، فسأل الزوج أن تؤخر حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها ، وأحلفت بباب المسجد ، فإن كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها .

قال : وإن امتنعت (٣) من اليمين وهي مريضة ، فكانت ثيباً رجعت . وكذلك إن كان في يوم بارد ، أو ساعة صائفة ؛ لأن القتل يأتي عليها . وإن كانت بكرأ لم تحد حتى / تصح ، وينقص البرد والحر ثم تحد ، وإنما قلت : تحد إذا التعن الزوج لقول الله عز وجل : ﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾ الآية [ النور : ٨ ] .

قال الشافعي رحمته الله : والعذاب الحد ، فكان عليها أن تُحدَّ إذا التعن الزوج ولم تدرأ عن (٤) نفسها باللتعان .

قال : ولو (٥) غابت ، أو عَنَّتْ ، أو غُلِبَتْ على عقلها ، فإذا حضرت وثاب إليها عقلها التعنت ، فإن لم تفعل حُدَّتْ ، وإن لم (٦) يشب إليها عقلها فلا حد ولا التعان ؛ لأنها ليست ممن عليها الحدود . ولو قال الزوج : لا ألتعن . وأمر بأن يقام عليه الحد فضرب بالسياط فلم يتمه (٧) ، حتى قال : أنا ألتعن ، قبلنا ذلك منه ، ولا شيء له فيما ناله من الحد ولو أتى على نفسه ، كما يقذف المرأة فيقال (٨) : ائت بيينة فيقول : لا أتى بها ، فيضرب بعض الحد ثم يقول : أنا أتى بهم ، فيكون ذلك له . ولو قيل للمرأة :

(١) « بها » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٢) في (ب) : « حد » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٣) في (ج) : « أبت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ص) : « حتى » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٥) في (ج) : « وإن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٦) « لم » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ص) : « يَتَمُّهُ » ، وفي (ظ) : « يتممه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٨) في (ج) : « فيقول » ، وفي (ظ) : « فقال » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

٧٣٦ \_\_\_\_\_ كتاب اللعان / ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ... إلخ

التعنى فأبت ، فأمر بها يقام عليها الحد ، فأصابها (١) بعضه ، ثم قالت : أنا التعن ، تركت حتى تلتنن بهذا المعنى . ولو قذف الرجل امرأته ونفى ولدها ، ثم خرس أو ذهب عقله ، فمات الولد قبل يفيق ، فأخذ له ميراثه منه ، ثم أفاق الزوج فالتعن ، ونفى الولد عنه ، رد الميراث . ولو قذف امرأته بولد فصدقته لم يكن عليه حد ولا لعان لها ، ولا ينفى الولد وإن / صدقته ، حتى يلتعن الزوج فينفي عنه بالتعانه .

ب/ ١٩  
ظ (٥)

قال الشافعي رضي الله عنه : الولد للفراس . والأصل : أن ولد الزوجة / للزوج (٢) بغير اعتراف ، مات الزوج أو عاش ، ما لم يتفه أو يلاعن . ولازم للمعتوه ، ولا احتياج (٣) إلى دعوة ولد (٤) الزوجة .

ب/ ٤٣٣  
ص

قال : ولا ينفي الولد عن الزوج إلا في مثل الحال التي نفى فيها رسول الله ﷺ . وذلك أن العجلاني قذف امرأته وأنكر حملها ، فأتى رسول الله ﷺ فلاعن بينهما ، ونفى الولد عنه .

قال : وأظهر العجلاني قذفها عند استبانة حملها ، وإذا علم الزوج بالولد وأمكنه الحاكم ، فأتى الحاكم فنفاه ، لاعن بينهما . وإن علم وأمكنه الحاكم فترك ذلك وقد أمكنه إمكاناً بيناً ثم نفاه ، لم يكن ذلك له ، كما يكون أصل بيع الشقص فيه الشفعة (٥) صحيحاً ، فيكون للشفيع أخذه إذا أمكنه ، فإن ترك ذلك في تلك المدة لم تكن له شفعة . وهكذا كل (٦) من له شيء في مدة دون غيرها ، فمضت لم يكن له ، ولو جحد بأن يكون يعلم بالولد فيكون له نفيه حتى يقر به ، جاز بعد أن يكون الولد شيخاً ، وهو يختلف معه مع (٧) اختلاف ولده .

قال : وإمكان الانتفاء من الولد أن (٨) يعلم به ، ويمكنه أن يلقي الحاكم ويكون قادراً على لقائه ، أو له من يلقاه له . فإذا كان هذا هكذا فلم يتفه ، لم يكن له نفيه ، ولا وقت في هذا إلا ما وصفت .

(١) في (ظ) : « فأصابه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ظ) : « ولد الزوجة لازم للزوج » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ج ، ص ، ظ) : « احتاج » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) في (ظ) : « وله » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) « فيه الشفعة » : سقط من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناه من (ظ) .

(٦) « كل » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٧) « مع » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص ، ظ) .

(٨) « أن » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ظ) .

ولو قال قائل : فإذا كان حاضراً فكان هذا ، فاللدة التي ينقطع فيها أن يكون له نفيه فيها ثلاثة أيام كان مذهباً محتملاً ، فإن لم يصل إلى الحاكم ، أو مرض أو شغل أو حبس ، فأشهد فيها على نفيه (١) ، ثم طلب بعدها كان مذهباً (٢) / لما وصفنا في غير هذا الموضوع (٣) : من أن الله متّع من قضى بعذابه ثلاثاً (٤) .

[ ٢٦٣٢ ] وأن رسول الله ﷺ أذن للمهاجر بعد قضاء نسكه بمقامه ثلاثة (٥) بمكة .

وأى مدة قلت : له نفيه فيها (٦) ، فأشهد على نفيه وهو مشغول بأمر يخاف فوته ، أو بمرض لم ينقطع نفيه . وإن كان غائباً فبلغه فأقام وهو يمكنه المسير لم يكن له نفيه إلا بأن يشهد أنه على نفيه ، ثم يقدم .

قال : وإن قال : قد (٧) سمعت بأنها ولدت ولم أصدق (٨) ، فأقمت ، فالقول قوله . أو قال : لم أعلم ، فالقول قوله . ولو كان حاضراً بيلدها فقال : لم أعلم أنها ولدت ، فالقول قوله وعليها البيّنة .

قال : وإن كان مريضاً لا يقدر على الخروج ، أو محبوساً ، أو خائفاً ، فكل هذا عذر ، فأى هذه الحال كان فله (٩) أن ينفيه حتى تأتى المدة التي لا يكون (١٠) له بعدها

(١) في (ج ، ص ، ظ) : « نفسه » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ظ) : « كان له مذهباً » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) « الموضوع » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٤) يشير إلى قوله عز وجل : ﴿ فَعَقُّوْهَا فَمَّا لَمْ تَمْسُوْا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ ذَلِكَ وَعَدَّ غَيْرَ مَكْتُوْبٍ ﴿٦٥﴾ ﴾ [هود] .

(٥) في (ب) : « ثلاثاً » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٦) « فيها » : ساقطة من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناها من (ظ) .

(٧) « قد » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٨) في (ج) : « تصدق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٩) في (ظ) : « له » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(١٠) في (ظ) : « التي يكون » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[ ٢٦٣٢ ] \* م : ( ٢ / ٩٨٥ ) ( ١٥ ) كتاب الحج - ( ٨١ ) باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج

والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة - عن سليمان بن بلال ، عن عبد الرحمن بن حميد أنه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن يزيد يقول : هل سمعت في الإقامة بمكة شيئاً ؟ فقال السائب : سمعت العلاء بن الحضرمي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصلر بمكة » . كأنه يقول : لا يزيد عليها . ( رقم ٤٤١ / ١٣٥٢ ) .

وفي رواية : « يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً » . ( رقم ٤٢ / ١٣٥٢ ) .

وفي رواية : « ثلاث ليالٍ يمكنهن المهاجر بمكة بعد الصلر » . ( رقم ٤٣ / ١٣٥٢ ) .

نفيه، وهكذا إن كان غائباً. ولو نفي رجل ولد امرأته قبل موتها ثم مات قبل يلاعنها (١) ، أو ماتت قبل ينتفى من ولدها، ثم انتفى منه ، التعن ونفاه ، وسواء كانت ميتة أو حية ، وإذا قذفها ثم ماتت ، أو قذفها بعد الموت ، وانتفى من ولدها فلم يلتعن ، فلورثتها أن يحُدوه .

### [ ٧ ] الوقت في نفي الولد

قال الشافعي رحمته الله : وإذا أقر الرجل بحبل امرأته ، فولدت ولدًا في ذلك الحبل أو أكثر ، ثم نفي الولد أو الولدين (٢) من الحمل ، لم يكن منفيًا عنه بلعان ولا غيره . وإن قذفها مع نفيه ، / فطلبت الحد حد لها ، وإن لم تطلبه لم يحدها . وإن لم يقذفها (٣) وقال : لم تلدى هذا الولد الذى أقررت به ، ولا من الحمل الذى أقررت به ، فالولد لاحق ولا حد لها (٤) ، ولا لعان . فإن قال : أقررت أن الحمل منى وأنا كاذب ، ولا أقذفك ، أحلف (٥) ما أراد قذفها إذا طلبت ذلك ، فإن حلف لم يحده ، وإن لم يحلف فحلفت لقد أراد قذفها حدًا .

١/٢٠  
ظ (٥)

قال : والإقرار باللسان دون الصمت . فلو أن رجلاً رأى امرأته حبلى فلم يقل فى حبلها (٦) شيئاً ، ثم ولدت فنفاه ، فيسأل هل أقررت بحبلها ؟ فإن قال : لا ، أو قال : كنت لا أدري لعله ليس بحمل (٧) ، لاعن ونفاه ، إن شاء . وإن قال : بلى . أقررت بحملها ، وقلت : لعله يموت فاستر عليها وعلى نفسى ، لزمه ، ولم يكن له نفيه ، ولو ولدت ولدًا وهو غائب ، فقدم فنفاه حين علم به ، وقال : لم أعلم به فى غيبتى ، كان له نفيه بلعان . ولو قالت : قد علم به وأقر ، فقال : قيل لى ولم أصدق ، وما أقررت به ، حلف ما أقر به ، وكان له نفيه . ولو كان حاضرًا أو غائبًا فهنتى به . فرد على الذى هنا به خيرًا ، ولم يقرر به ، لم يكن هذا إقرارًا ؛ / لأنه يكافئ الدعاء بالدعاء ، ولا يكون إقرارًا كما لو قال له رجل : بارك الله لك فى تزويجك ، أو فى مولودك ، فدعا له ،

١/٤٣٤  
ص

- (١) فى (ج) : « بلوغها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٢) فى (ظ) : « المولود » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٣) فى (ج) : « يعرفها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٤) فى (ج) : « له » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٥) فى (ظ) : « حلف » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٦) فى (ظ) : « حملها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٧) فى (ظ) : « بحبل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

ولم يتزوج ولم يولد له لم يكن هذا (١) إقراراً بتزويج ، ولا ولد .

### [ ٨ ] ما يكون قذفاً وما لا يكون (٢)

قال الشافعي رحمه الله : ولا لعان حتى يقذف الرجل امرأته بالزنا صريحاً ، لقول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ [ النور : ٦ ] . قال : فإذا فعل فعليه اللعان إن طلبته ، وله نفى (٣) ولده وحمله (٤) إذا قال : هو من الزنا الذي رميتها به . ولو ولدت ولداً فقال : ليس بابني ، أو رأى حملاً فقال : ليس مني ، ثم طلبت الحد فلا حد ولا لعان حتى نفضه في الولد ، فنقول : لم قلت هذا ؟ فإن قال : لم أقذفها ، ولكنها لم تلده ، أو ولدته من زوج غيري قبلي ، وقد عُرِفَ نكاحها فلا يلحقه نسبه ، إلا أن تأتي بأربع نسوة يشهدن أنها ولدته وهي زوجته ، أو في وقت (٥) يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلد منه عند نكاحها في أقل ما يكون الحمل أو أكثر (٦) فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسألت يمينه ما ولدته وهي زوجته ، أو ما ولدته في الوقت الذي إذا ولدته فيه لحقه نسبه أحلفناه ، فإن حلف برئ منه (٧) ، وإن نكل أحلفناها ، فإن حلفت لزمه ، وإن لم تحلف لم يلزمه .

قال الربيع رحمه الله : وفيه قول آخر : أنها وإن لم تحلف لزمه الولد ؛ لأن للولد حقاً في نفسه، وتركها اليمين لا يبطل حقه في نفسه، فلما لم تحلف (٨) فقبراً لزمه الولد .  
قال الشافعي رحمه الله : ولو جاءت بأربع نسوة (٩) يشهدن أنها ولدته وهي زوجته ، أو في وقت من الأوقات يدل على أنها ولدته بعد تزويجها إياها بما (١٠) يمكن أن يكون منه ، ويُحَدِّدَنَّ حدّاً علمنا أن ذلك بعد ما تزوجها بستة أشهر فأكثر ، ألحقت الولد به .

(١) « هذا » : ساقطة من ( ص ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ) .

(٢) في ( ص ) : « ما يكون قذفاً ولا يكون » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، د ، ظ ) .

(٣) في ( ج ) : « ونفى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤) في ( ج ، ص ، ظ ) : « وحملًا » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٥) في ( ب ، ج ، ص ) : « وهي زوجته في وقته » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .

(٦) في ( ب ) : « ما يكون من الحمل أو أكثره » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٧) « منه » : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ظ ) .

(٨) في ( ص ) : « يختلف » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٩) « نسوة » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(١٠) « بما » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

قال : وإنما قلت : إذا نفى الرجل حمل امرأته ولم يقذفها بزنا لم (١) إلا عن بينهما ؛ لأنه / قد يكون صادقاً فلا يكون هذا حملاً ، وإن نفى ولدأ ولدته ولم يقذفها وقال : لا لاعنها ولا أقذفها ، لم يلاعنها ولزمه (٢) الولد . وإن قذفها لاعنها ؛ لأنه إذا لاعنها بغير قذف فإنما يدعى أنها لم تلده ، وقد حكمت أنها قد ولدته (٣) ، وإنما أوجب الله عز وجل اللعان بالقذف ، ولا يجب بغيره .

قال الشافعي رحمته الله : وإذا لاعن الرجل امرأته بولد فنفيها (٤) عنه ، ثم جاءت بعده بولد لسته أشهر أو أكثر ، وما يلزم به نسب ولد المبتوتة (٥) فهو ولده ، إلا أن ينفيه بلعان ، فإن نفاه بلعان فذلك له ، وإذا ولدت امرأة الرجل ولدين في بطن ، فأقر بالأول ونفى الآخر ، أو أقر بالآخر ونفى الأول ، فهو سواء ، وهما ابناه ، ولا يكون حمل واحد بولدين إلا من واحد . فإذا أقر بأحدهما لم يكن له نفى الآخر الذي ولد معه في بطن ، كما لا يكون له نفى الولد الذي أقر به ، وإن كان نفى أيهما نفى بقذف لأمه (٦) فطلبت حدها فعليها الحد . وإذا ولدت ولدأ فنفاه ، فمات الولد قبل يلتعن الأب ، فإن التعن نفى عنه المولود ، ولو كان رجل جنى على المولود فقتله ، فأخذ الأب دية ، أو جنى عليه جنيناً فأخذ الأب دية ، ردها / الأب إذا نفى عنه ، فهو غير أبيه ، وهكذا لو ولد له ولدان ، فمات أحدهما ، ثم نفاهما ، فالتعن ، نفى عنه الميت والحى . ولو ولدت له (٧) ولدأ فنفاه بلعان ، ثم ولدت آخر بعده بيوم فأقر به ، لزمه جميعاً لأنه حبل واحد ، وحد لها إن كان قذفها ، وطلبت ذلك .

قال : ولو لم ينفه ، ولم يقر به ، وقف . فإن نفاه وقال : اللعان الأول يكفيني لأنه حبل واحد ، لم يكن ذلك له حتى يلتعن من الآخر . ولو ولدنا معاً لم يلتعن إلا بنفيهما معاً . وكذلك لو التعن من الأول ثم الثانى ، ثم نفى الثالث التعن به أيضاً ، لا ينفى ولد حادث إلا بلعان به بعينه . ولو قذف رجل (٨) امرأته وبها حمل ، أو معها ولد ، وأقر بالحمل والولد ، أو لم ينفه ، كان لازماً له ؛ لأنها قد تزنى وهى حبلية منه والولد (٩)

- (١) « لم » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .
- (٢) فى ( ص ) : « ولزمته » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .
- (٣) فى ( ص ) : « أنها ولدته » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .
- (٤) فى ( ص ) : « فنفاه » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .
- (٥) فى ( ج ) : « وما يلزم به من نسب ولد المبتوتة » ، وفى ( ظ ) : « وما يلزم نسب الولد من المبتوتة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .
- (٦) فى ( ظ ) : « الأمة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٧) « له » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٨) فى ( ص ) : « الرجل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .
- (٩) فى ( ب ) : « ووالد » ، وفى ( ج ، ص ) : « وولد » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .

منه ، ويلتعن للقدف أو يحد إن طلبت ذلك . ولو قال رجل لامرأته : / زني وأنت صغيرة ، أو قال لامرأته وقد كانت (١) نصرانية أو أمة : زني وأنت نصرانية أو أمة ، أو قال لامرأته : زني مستكرهه، أو أصابك رجل نائمة ، أو زني بك صبي لا يجامع مثله ، لم يكن عليه حد في شيء من هذا ، وإن كان أوقع هذا عليها (٢) قبل نكاحها لم يكن عليه (٣) لعان ، وعزر للأذى . وإن كان أوقع هذا عليها وهي امرأته ، ولم ينسب إلى حين لم تكن له فيه امرأة ، فلا حد عليه ، وإن التعن فلا يعزر وتقع الفرقة ، وإن لم يلتعن عزر للأذى . ولو قال لامرأة : إن تزوجتك فأنت زانية ، أو إذا تزوجتك فأنت زانية (٤) . أو قال لامرأته : إذا قدم فلان فأنت زانية ، أو خيرها فقال : إن اخترت نفسك فأنت زانية ، فلا حد ولا لعان ، ويؤدب إن طلبت ذلك على إظهار الفاحشة قبل نكاحها، وقبل تختار، وبعد النكاح والاختيار . ولو قال رجل لامرأته : يا زانية ، / فقالت : زني بك ، وطلبا معاً مالهما ، سألناها ، فإن قالت : عنيت أنه أصابني وهو زوجي حلقت ، ولا شيء عليها ؛ لأن إصابتها إياها ليست بزنا، وعليه أن يلتعن أو يحد ، وإن قالت : زني به قبل أن (٥) ينكحني فهي قاذفة له (٦) ، وعليها الحد ، ولا حد عليه لأنها مقرة بالزنا ، ولا لعان . ولو قال لها : يا زانية ، فقالت : أنت أزني مني ، فعليه الحد أو اللعان ، ولا شيء عليها في قولها : أنت أزني مني ؛ لأنه ليس بقذف بالزنا إذا لم ترد به القذف .

ولو قال لها (٧) : أنت أزني من فلانة لم يكن هذا قذفاً ، ولا لعان ولا حد ، ويؤدب في الأذى ، فإن أراد به القذف فعليه الحد أو اللعان . ولو قال لها : أنت أزني الناس ، لم يكن قاذفاً إلا بأن يريد القذف ، ويعزر . وهذا لأن هذا أكبر من قوله : أنت أزني من فلانة . ولو قال لامرأته : يا زان ، كان عليه الحد أو اللعان ، وهذا ترخيم ، كما يقول الرجل لمالك : يا مال ، ولحارث : يا حار . ولو قال لها : زنأت في الجبل ، أحلفناه بالله ما أراد (٨) قذفها بالزنا ، ولا لعان ولا حد ؛ / لأن زنأت في الجبل : رقيت

(١) في (ج) : « وكانت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٢) في (ج ، ظ) : « كان أوقعه عليها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) « عليه » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ظ) .

(٤) « أو إذا تزوجتك فأنت زانية » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٥) « أن » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٦) « له » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ظ) : « ولو كان قال لها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٨) في (ظ) : « أردت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

فى الجبل . ولو قالت له هى : يا زانية فعليتها الحد ؛ لأنها قد أكملت له (١) القذف وزادته حرفاً أو اثنين .

وإذ قال الرجل لامرأته : زנית قبل أن (٢) أتزوجك ، حدّ ولا لعان ؛ لأنه أوقع القذف وهى غير زوجة ، ولو جعلته يلاعن ؛ لأنه إنما تكلم بالقذف الآن ، جعلته يلاعن أو يحد إذا قال الرجل لامرأة له بالغ : زנית وأنت صغيرة ، ولكنى أنظر إلى يوم تكلم به ؛ لأن القذف يوم يوقعه .

ولو قذف رجل امرأة بالزنا قبل ينكحها ، فطلبت به بالحد حدّ ، ولا لعان ؛ لأن القذف كان وهى غير زوجة . ولو قذفها بالزنا ولم تطلبه بالحد حتى نكحها ، ثم قذفها ولاعنها وطلبت به حد القذف قبل النكاح حد لها . ولو لم يلاعنها حتى حده لها الإمام فى القذف الأول ، ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لاعن أو حد . ولو طلبته بهما معاً حده بالقذف الأول ، وعرض عليه اللعان بالقذف الآخر ، فإن أبى حده أيضاً ؛ لأن حكمه قاذفاً غير زوجة الحد ، وحكمه قاذفاً زوجة حدّ أو لعان . فإذا التعن فالفرقة واقعة بينهما ، وإن (٣) لم أحده والأعن بينهما لم يكن حده فى القذف بأوجب على (٤) من حملة على اللعان ، أو الحد فى القذف الآخر (٥) ، وكان لغيرى أن لا يحده ولا يلاعن . وإذا جاز طرح اللعان بقذف زوجة وحد ، أو طرح الحد باللعان ، جاز طرحهما معاً . وكذلك لو قذفها وامرأة معها أجنبية فى كلمة واحدة ، حد للأجنبية ولاعن امرأته ، أو حد لها .

ولو قذف أربع نسوة له بكلمة واحدة ، أو كلمات فقممن معاً ، أو متفرقات ، لاعن كل واحدة منهن أو حد لها ، وأيتهن لاعن سقط حدها ، وأيتهن نكل عن أن يلتعن حد لها (٦) إذا طلبت حدها ، ويلتعن لهن (٧) واحدة واحدة . وإذا تشاحن أيتهن تبدأ ؟ أقرع بينهن ، فأيتهن بدأ الإمام بها بغير قرعة رجوت للإمام ألا يائمه ؛ لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا واحداً واحداً (٨) إذا طلبته واحدة واحدة .

- 
- (١) « له » : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ظ ) .  
 (٢) « أن » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ظ ) .  
 (٣) فى ( ظ ) : « ولو » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٤) فى ( ج ، ظ ) : « عليه » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .  
 (٥) « الآخر » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٦) فى ( ظ ) : « يلتعن لها حد لها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٧) فى ( ج ) : « لها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٨) « واحداً » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

ب/٢١  
ظ (٥)  
١/٤٣٥  
ص

ولو قذف / رجل امرأته بزنايين في ملكه ، التعن مرة ، أو حد مرة ؛ لأن حكمهما واحد . وكذلك لو / قذف امرأة أجنبية مرتين كان حداً واحداً . ولو قذف رجل (١) نفراً بكلمة واحدة ، أو كلمات ، كان لكل واحد منهم حده .

١/١٨٧  
ج

ولو قال رجل لامرأته : أنت طالق ثلاثاً ، أو طالق واحدة لم يبق له عليها من الطلاق إلا هي ، أو طالق ولم يدخل بها ، أو أى طلاق ما كان لا رجعة له عليها بعده ، وأتبع الطلاق مكانه : يا زانية ، حد ، ولا لعان إلا أن يكون / ينفي به ولدأ أو حملاً ، فيلاعن للولد ، ويوقف الحمل . فإذا ولدت التعن ، فإن لم تلد حد . ولو بدأ فقال : يا زانية ، أنت طالق ثلاثاً التعن ؛ لأن القذف وقع وهي امرأته . ولو قال : أنت طالق (٢) ثلاثاً يا زانية ، حد ولا لعان ، إلا أن ينفي ولدأ فيلاعن به ، ويسقط الحد .

ولو قذف رجل امرأته (٣) فصدقته ثم رجعت ، فلا حد ولا لعان ، إلا أن ينفي ولدأ ، فلا ينفي إلا بلعان .

ولو (٤) قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف ، أو وطئت وطناً حراماً ، فلا حد ولا لعان ، إلا أن ينفي ولدأ . أو يريد (٥) أن يلتنع فيثبت عليها الحد إن لم تلتنع .

وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الإسلام وطلبت حدها ، لاعن أو حد ؛ لأن القذف كان وهي زوجة مسلمة ، ولو كان هو المرتد كان هكذا . ولا يشبه هذا أن يقذفها ثم تزني ؛ لأن زناها دليل على صدقه بزنيته ، وردتتها لا تدل على أنها زانية .

وإذا كانت تحت المسلم ذمية فقذفها ثم أسلمت ، فطلبت حدها ، لاعن أو عزر ، ولا حد ؛ لأن القذف كان (٦) وهي كافرة ؛ وكذلك لو كانت مملوكة فعتقت ، أو صبية فبلغت .

وإذا مَلَكَ (٧) الرجل امرأته أمرها فاختارت نفسها ، ثم قذفها ، فإن كان الطلاق

(١) « رجل » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) في ( ظ ) : « ولو قال لها : أنت طالق » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) في ( ظ ) : « وإذ قذف الرجل امرأته » ، وفي ( ج ) : « ولو قذف رجل امرأة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٤) في ( ظ ) : « وإذا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٥) في ( ظ ) : « ولدأ وقد قيل أو يريد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٦) « كان » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٧) في ( ج ) : « أخيره » ، وفي ( ظ ) : « خيره » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

يملك فيه الرجعة لاعتن أو حد ، وإن كان لا يملك الرجعة حد ولا (١) يلاعن . فإن (٢) قذفها ثم طلقها ثلاثاً لاعتن ؛ لأن القذف كان وهي زوجة .

وإذا طلق الملاعن امرأته لم يقع عليها الطلاق ، وللملاعنة السكنى ، ولا نفقة لها . وإذا لاعتن الرجل امرأته ونفى عنه ولدها ثم أقر به ، وأكذب نفسه ، حد إن طلبت الحد ، وألحق به الولد . وهكذا لو أقر به الأب (٣) وهو مريض ، فطلبت حدها (٤) فلم يحد حتى مات ، فهو ابنه يرثه ، ويثبت نسبه منه ، وإن لم يحد لأمه . ولو كانت المسألة بحالها وكان الابن هو الميت والأب هو (٥) الحى ، فادعاه بعد الموت ، وللابن مال أو لا مال له ، أو له ولد ، أو لا ولد له ، ثبت نسبه منه ، وورثه الأب ، ولو كان قتل فانتسب إليه أخذ حصته من دينه ، ولو كان الولد المنفى عن أبيه منع ميراثه من قبل أبيه فى حياته ؛ لأنه (٦) كان منفيًا عنه له بميراثه (٧) الذى منعه ؛ لأن أصل أمره أن نسبه ثابت ، فإنه إنما هو منفى ما كان أبوه مراعياً مقيماً على نفيه باللعان .

وإذا التعن الزوجان بولد أو غير ولد ، ثم قذف الزوج امرأته التى لاعتن فلا حد عليه (٨) ، كما لو حد لها بقذف ، فقذفها لم يحد (٩) ثانية ، ونهى عن قذفها ، فإن انتهى وإلا عَزُرَ ، وإذا قذفها غير الزوج الذى لاعتنها فعليه الحد .

ولو (١٠) / قال رجل لابن ملاءنة : لست ابن فلان ، أحلف ما أراد قذف أمه ، ولا حد عليه ؛ لأننا قد حكمنا أنه (١١) ليس ابنه ، ولو أراد قذف أمه حد دناءه . ولو قال بعد ما يقر (١٢) الذى نفاه أنه ابنه ، أو يكذب نفسه : لست ابن فلان ، كان قاذفاً لأمه . فإن طلبت الحد حد (١٣) لها / إن كانت حرة مسلمة ، وإن كانت كافرة أو أمّة عَزُرَ .

١/٢٢  
ظ (٥)

١٨٧/ب  
ج

- (١) فى (ظ) : « ولم » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٢) فى (ج ، ص) : « ثم » ، وفى (ظ) : « ولو » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٣) فى (ص) : « لو أقر الأب » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٤) « حدها » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (٥) « هو » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (٦) فى (ظ) : « بأنه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٧) فى (ب) : « منفيًا عن ميراثه » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (٨) فى (ج) : « عليها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٩) فى (ج) : « قذفها ثم حد » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (١٠) فى (ب) : « وإذا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (١١) فى (ج ، ص ، ظ) : « أن » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (١٢) فى (ظ) : « وإن قال بعد ما نفى » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (١٣) « حد » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ظ) .

وإذا قذف الرجل المرأة فقال : أنت أمة ، أو كافرة ، فعلیها البينة أنها حرة مسلمة ، والقول قوله مع يمينه إن لم تكن بينة ، لأنه يؤخذ منه الحد .

ولو ادعى الأب الولد ، فطلبت المرأة حدها حد لها ، ولزمه الولد . وإن لم تطلبه لزمه الولد ولا يحد ، ومتى طلبته حد لها . ولو قذفها قبل الحد ، ثم طلبت منه الحد حد لها حداً واحداً ؛ لأن اللعان بطل ، وصار مفترياً علیها مرتين ، فأما الأجنبي فيحد لها قبل اعتراف الأب بالولد وبعده . ولو قامت بينة على الأب أنه أكذب نفسه في اللعان ، أو أقر بالولد لزومه وإن جحد ، وحد / إن طلبت الحد . ولو أقامت بينة أنه قذفها وأكذب نفسه حد ، ولم يلتعن إذا طلبت الحد (١) ، وإن جحد ذلك كله .

٤٣٥ ب / ص

ولو (٢) قال رجل لامرأته : يا زانية ، ثم قال : عنيت زنات في الجبل حد (٣) أو لاعن ؛ لأن هذا ظاهر التزنية . ولو وصل الكلام فقال : يا زانية في الجبل ، أحلف ما أراد إلا الرقى في الجبل ، ولا حد . فإن لم يحلف حد لها إذا حلفت لقد أراد القذف . ولو قال لها : يا فاجرة ، أو يا خبيثة ، أو يا جريّة ، أو يا غلّمة ، أو يا رديّة ، أو يا فاسقة ، وقال : لم أرد الزنا أحلفه ما أراد تزنيها ، وعزر في أذاها . ولو قال لها : يا غلّمة ، أو يا شبقة ، أو ما أشبه هذا لم يكن في شيء من هذا قذف ، وكذلك لو قال لها : أنت تحمين الجماع ، أو تحمين الظلّمة ، أو تحمين الخلوات ، فعليه في هذا كله إن طلبت اليمين يمينه .

## [ ٩ ] الشهادة في اللعان

قال الشافعي رضي الله عنه : إذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معاً بالزنا ، لاعن الرجل (٤) ، فإن لم يلتعن حد ؛ لأن حكم الزوج غير حكم الشهود ، والشهود لا يلاعنون بحال ، ويكونون عند أكثر المفتين قذفة يحدون إذا لم يتموا أربعة ، والزوج منفرداً يلاعن ولا يحد . وإذا زعم الزوج أنه رآها تزني ، فبين أنها قد وترته في نفسه

(١) الحد : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ظ ) .

(٢) في ( ظ ) : « وإن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) الحد : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٤) في ( ظ ) : « الزوج » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

بأعظم من أن تأخذ كثير (١) ماله أو تشتم عرضه ، أو تناله بشديد ضرب من أجل ما يبقى عليه من العار (٢) في نفسه بزناها عنده على ولده ، فلا عداوة تصير إليهما فيما بينها وبينه أكثر من هذا تكاد تبلغ هذا . ونحن لا نميز شهادة عدو على عدوه ، والأجنبي يشهد عليها ليس مما وصفت بسبيل . وسواء قذف الزوج امرأته ، أو جاء شاهداً عليها بالزنا ، هو بكل حال قاذف ، فإن جاء بأربعة يشهدون على المرأة بالزنا حدث ولم يلاعن ، إلا أن ينفى ولدأ لها بذلك الزنا فيحد ، أو يلتعن ، فينفي الولد . وإن قذفها وانتفى من حملها ، وجاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا لم يلاعن حتى تلد ، فيلتعن / إن أراد نفي الولد ، فإن لم يلتعن / لم ننزه عنه ، ولم تحد حتى تلد ، ثم تحد بعد الولادة .

١/ ١٨٨  
ج  
٢٢/ ب  
ظ (٥)

ولو جاء بشاهدين يشهدان على إقرارها (٣) بالزنا وهي تجحد ، فلا حد عليها ولا عليه لعان . ولو كان الشاهدان ابنيه منها أو من غيرها ، لم تجز شهادتهما ، (٤) ولا تجوز شهادة الولد لوالده . ولو كان الشاهدان ابنيها من غيره جازت شهادتهما (٥) عليها ؛ لأنهما يبطلان عنه حدما . ولا يثبت عليها بالاعتراف شيء من الحد إلا أن تشاء هي أن يثبت عليها فتحد (٦) .

وإذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بأربعة شهداء مفترقين (٧) يشهدون عليها بالزنا سقط عنه الحد وحدث ، وإن كان نفي مع ذلك ولدأ لم يُنْفَ عنه حتى يلتعن هو .

ولو شهد ابنا المرأة (٨) على أبيهما أنه قذف أمهما والاب يجحد والام تدعى ، فالشهادة باطلة (٩) ؛ لأنهما يشهدان لأمهما . وكذلك لو شهد أبوها (١٠) وابنها ، أو شهد رجل وامرأتان . لا تجوز شهادة النساء في غير الأموال ، وما لا يراه الرجال . ولو شهد

- 
- (١) في (ب) : « أكثر » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٢) في (ظ) : « اللعان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٣) في (ج) : « إقرارهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٦) في (ظ) : « أن يثبت عليه الحد فيحد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٧) في (ب) : « مفترقين » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٨) في (ظ) : « امرأته » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٩) في (ج ، ص) : « باطل » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (١٠) في (ظ) : « أبوهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

لامرأة ابنان لها على زوج لها غير أبيهما أنه قذفها ، أو على أجنبي (١) أنه قذفها ، لم تجز شهادتهما لأمهما .

ولو شهد شاهد (٢) على رجل أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس ، وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وهو يجحد ، لم يكن عليه حد ولا لعان ؛ لأن الإقرار بالقذف غير قول القذف . ولو شهد رجل أنه قذفها بالزنا يوم الخميس ، وشهد (٣) آخر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة ، لم تجز شهادتهما . ولو شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا ، والآخر أنه قال لابنها منه : يا ولد الزنا ، لم تجز الشهادة ، فإذا لم تجز فلا حد (٤) ولا لعان ، وإن طلبت أن يحلف لها أحلف بالله ما قذفها ، فإن حلف برئ ، وإن نكل . حلفت لقد قذفها ، ثم (٥) قيل له : إن التعنت وإلا حددت . وكذلك لو ادعت عليه القذف ولم تقم عليه شاهداً حلف .

١/ ٤٣٦  
ص

ولو / شهد شاهد أنه قذفها بالفارسية ، وآخر أنه قذفها بالعربية (٦) في مقام واحد ، أو مقامين فسواء ، لا تجوز الشهادة ؛ لأن كل واحد من هذا كلام غير الكلام (٧) الآخر .

ولو شهد عليه شاهد أنه قال لها : زنى بك فلان ، وآخر أنه قال لها : زنى بك فلان رجل آخر لم تجز الشهادة ؛ لأن هذين قذفان مفترقان بتسمية رجلين مفترقين . ولو قذفها برجل بعينه فجاءت تطلب الحد ، وجاء الرجل يطلب الحد (٨) ، قيل له : إن التعنت فلا حد للرجل ، وإن لم تلتن حددت لهما حداً واحداً ؛ لأنه قذف واحد .

وإن جاء الرجل يطلب الحد قبل المرأة والمرأة ميتة أو حية ، التعنت وبطل عنه الحد ، فإن لم يلتن حد ، وكذلك إن كانت المرأة حية ولم تطلب الحد ، أو ميتة ولم يطلب ذلك ورثتها ، قيل له (٩) : إن شئت التعنت فدرأت حد المرأة والرجل ، وإن شئت لم تلتن فحددت لأيهما (١٠) طلب . فإن جاء الآخر فطلب (١١) حده لم يكن له ؛ لأن

- (١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٣) « شهد » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٤) في ( ظ ) : « لم تجز الشهادة فلا حد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٥) « ثم » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٦) في ( ج ) : « بالمعجمية » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٧) « الكلام » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٨) « وجاء الرجل يطلب الحد » : سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٩) « له » : ساقطة من ( ج ، ص ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ) .  
 (١٠) في ( ج ، ص ) : « لأنهما » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .  
 (١١) في ( ج ، ظ ) : « يطلب » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

حكمه حكم الواحد إذا كان لعان واحد (١) .

١/ ٢٣  
ظ (٥)

/ وإذا شهد عليه شاهدان أنه قذف أمهما وامرأة له فى كلمتين مفترقتين (٢) ، جازت شهادتهما لغير أمهما ، ويطلت لأمهما ؛ وسواء كانت المقدوفة مع أمهما (٣) امرأة القاذف وأمهما (٤) امرأته ، أو لم يكونا ، أو كانت إحداهما ولم تكن الأخرى . وإذا شهد شاهدان على زوج بقذف حبس حتى يُعدَّلاً ، فيحد أو يلتعن . وإن شهد شاهد فشاءت أن يحلف أحلف ، وإن لم تشأ لم يحبس بشاهد / واحد (٥) .

١٨٨ ب/  
ج

ولا يكفل (٦) رجل فى حد ولا لعان .

وإذا شهد ابنا (٧) الرجل على أبيهما وأمهما امرأة أبيهما ، أنه قذف امرأة له غير أمهما ، جازت شهادتهما ؛ لأنهما شهدا (٨) عليه بحد ، وللاب أن يلتعن وليس ذلك عليه ، فالتعانه إحداث طلاق ، ولم يشهدا عليه بطلاق . ولو شهدا أنه طلق امرأة له غير أمهما (٩) ، فقد قيل : ترد شهادتهما؛ لأن أمهما تنفرد بأبيهما، وما (١٠) هذا عندى بين ؛ لأن لأبيهما (١١) أن ينكح غيرهما ، ولا أعلم فى هذا جر منفعة إلى أمهما بشهادتهما .

وكل من قلت : تجوز شهادته فلا تجوز حتى يكون عدلاً .

ولو أن شاهدين شهدا على رجل بقذف امرأته أو غيرها ثم ماتا ، مضى عليه الحد أو اللعان . وكذلك لو عميا ، ولو تغيرت حالهما حتى يصيرا ممن لا تجوز شهادتهما بفسق ، فلا حد ولا لعان حتى يكونا يوم يكون الحكم بالحد واللعان (١٢) غير مجروحين بتغير (١٣) فى أنفسهما .

(١) فى (ظ) : « حكم واحد إذا كان لعان أو حد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) فى (ب) : « قذف أمهما وامرأته فى كلمتين مفترقتين » ، وفى (ج) : « قذف أمها وامرأة فى كلمتين مفترقتين » ، وفى (ص) : « قذف أمهما وامرأة فى كلمتين مفترقتين » ، وما أثبتناه من (ظ) .

(٣-٤) فى (ج) : « أمها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٥) « واحد » : ساقطة من (ج ، ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) فى (ب) : « ولا يقبل » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٧) فى (ج ، ص) : « أبناء » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٨) فى (ب) : « شاهدان » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٩) فى (ج) : « شهدا له أنه طلق امرأة له غير أمها » ، وفى (ظ) : « شهدا أنه طلق امرأة له فى غير أمهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(١٠-١١) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وفى (ظ) فيه تحريف ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(١٢) « بالحد واللعان » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(١٣) « بتغير » : ساقطة من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناها من (ظ) .

قال : وتقبل الوكالة في تثبيت البينة على الحدود ، فإذا أراد القاضى يقيم الحد أو يأخذ اللعان أحضر المأخوذ لها الحد واللعان إن كانت حية حاضرة . وإذا شهد شاهدان على قذف وهما صغيران ، أو عبدان ، أو كافران ، فأبطلنا شهادتهما ، ثم بلغ الصغيران ، وعق العبدان ، وأسلم الكافران ، فأقامت المرأة البينة بالقذف (١) أجزنا شهادتهم ؛ لأننا ليس إنما رددناها بأن لم يكونوا شهدوا عدولاً (٢) في تلك الحال ، وسواء كانوا عدولاً أو لم يكونوا عدولاً .

ولو كان شهد على ذلك حران مسلمان مجروحان في أنفسهما فأبطلت (٣) شهادتهما ، ثم عدلا ، وطلبت المرأة حدها (٤) لم يكن لها ؛ من قيل أنا حكمنا على هذين بأن شهادتهما باطل (٥) ؛ ومثلهما في تلك الحال قد يكون شاهداً لو كان عدلاً غير عدو . ولو شهد هؤلاء على رؤية أو سماع يثبت حقاً لأحد أو عليه في تلك الحال التي لا يجوز فيها شهادتهم ، وأقاموا الشهادة عليه (٦) في الحال التي يجوز فيها شهادتهم أجزتها . وكذلك أن يكون عدوان لرجل ، أو فاسقان سمعا رجلاً يقذف امرأة (٧) ، فلم تطلب ذلك المرأة ، أو طلبته ، فلم يشهدا حتى ذهبت عداوتهما للرجل ، أو عدلاً جازت شهادتهما ؛ لأنه لم يحكم (٨) برد شهادتهما حتى يشهدا . وكذلك العبيد يسمعون ، والصبيان ، والكفار ، ثم (٩) لا يقيمون الشهادة إلا بعد أن يبلغ الصبيان ، أو يعتق العبيد ، ويسلم الكفار .

ب / ٤٣٦  
ص

/ فإذا قذف الرجل امرأته فأقر ، أو أقامت عليه بينة ، فجاء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا فلا حد عليه ، ولا لعان ، ولا عليها ولا يقام عليها حد بأحد شهد عليها بإقرار ، وإن كانوا أربعة / حتى تقر هي وتثبت على الإقرار ، حتى يقام عليها الحد . ولو جاء بشاهد وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا فلا حد عليها ، ولا يدرأ عنه

ب / ٢٣  
ظ (٥)

(١) في (ج) : « وأسلم النصرانيان فأقامت المرأة البينة بالقذف » ، وفي (ظ) : « وأسلم النصرانيان فأقامت المرأة بالقذف » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ج ، ص) : « لم يكونوا شهدوا عدولاً » ، وفي (ظ) : « لم يكونوا عدولاً » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ظ) : « فأبطلنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ج) : « حقها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٥) في (ب) : « باطلة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٦) « عليه » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ظ) : « امرأته » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٨) في (ظ) : « لأنه يحكم » ، وفي (ج) : « لأنه لا يحكم » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٩) « ثم » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

الحد ؛ لان شهادة النساء لا تجوز فى هذا ، ويحد أو يلاعن . وكذلك (١) لو شهد عليها ابناها منه بالإقرار بالزنا ، كانت شهادتهما لأبيهما باطلاً ، وحدا ولاعن (٢) . ولو عفت امرأته (٣) عن القذف أو أجنبية ، ثم أرادت القيام عليه به بعد العفو ، لم يكن لها ، ولو أقرت بالزنا فلا حد ولا لعان على الزوج .

ولو شهد شاهدان على رجل قد ادعى عليه أنه قذفهما ، ثم شهدا أنه قذف امرأته ، أو قذف امرأة (٤) ثم قذفهما . لم أجز شهادتهما للمرأة ؛ لأن دعواهما عليه القذف عداوة وخصومة ، ولو عفا القذف لم أجز شهادتهما عليه لامرأته ، إلا أن لا يشهدا عليه إلا بعد عفوها عنه ، وبعد أن يرى ما بينه وبينهما حسن لا يشبه العداوة ، فأجيز شهادتهما لامرأته ؛ لأنى قد اختبرت صلحه ، وصلحهما بعد الكلام الذى كان عداوة وليس له بخصمين ، ولا يُجرَّحان بعداوة ولا خصومة .

وإذا أقرت المرأة بالزنا مرة فلا حد على من قذفها . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته ، فأقام الزوج شاهدين أنها كانت أمة أو ذمية يوم وقع القذف ، فلا حد ولا لعان (٥) ، ويُعزَّر ، إلا أن يلتعن . ولو كان شاهدا المرأة شهدا أنها كانت يوم قذفها حرة مسلمة ؛ لأن كل واحدة من البيتين تكذب الأخرى فى أن لها الحد ، فلا يحد (٦) ويعزر ، إلا أن يلتعن . ولو لم يقم بينة وشهد شاهداها على القذف ولم يقلوا : كانت حرة يوم قذفت ، ولا مسلمة وهى حين طلبت حرة مسلمة ، فقال الزوج : كانت يوم قذفها (٧) أمة ، أو كافرة ، كان القول قوله ، ودرأت الحد عنه حتى تقيم البينة أنها كانت حرة مسلمة ، فإن كانت تُعرَف (٨) حرة الأصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها ، وعليه الحد أو اللعان ، إلا أن يقيم بينة (٩) على أنها كانت مرتدة يوم قذفها .

قال الشافعى رحمته الله : وإذا قذف الرجل امرأته فادعى بينة على أنها زانية ، أو مقرة بالزنا ، وسأل الأجل لم يؤجل فى ذلك أكثر من يوم أو يومين ، فإن لم يأت بينة حد أو لاعن .

- 
- (١ - ٢) ما بين الرقبين سقط من ( ظ ) ، وفى ( ب ) فيه تحريف ، وما أثبتاه من ( ج ، ص ) .  
 (٣) فى ( ج ، ص ) : « امرأة » ، وما أثبتاه من ( ب ، ظ ) .  
 (٤) « أو قذف امرأة » : سقط من ( ص ) ، وفى ( ب ) فيه تحريف ، وما أثبتاه من ( ج ، ظ ) .  
 (٥) « ولا لعان » : سقط من ( ظ ) ، وأثبتاه من ( ب ، ص ) .  
 (٦) فى ( ظ ) : « فلا حد » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ) .  
 (٧) فى ( ص ، ظ ) : « قذفها » ، وما أثبتاه من ( ب ) .  
 (٨) « تعرف » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتاها من ( ص ، ظ ) .  
 (٩) فى ( ب ) . « البينة » ، وما أثبتاه من ( ص ، ظ ) .

وإذا قذف الرجل امرأته فرافعته وهي بالغ (١) ، فقال : قذفتك وأنت صغيرة ، فالقول قوله ، وعليها البينة أنه قذفها كبيرة ، (٢) ولو أقام البينة أنه قذفها وهي صغيرة ، وأقامت هي البينة أنه قذفها كبيرة (٣) ، لم يكن هذا اختلافاً من البينة ، وكان هذان قذفين قذف في الصغر ، وقذف في الكبر ، وعليه الحد إلا أن يلاعن (٤) . ولو اتفق الشهود على يوم واحد ، فقال شهود المرأة : كانت حرة مسلمة بالغة ، وشهود الرجل : كانت صبية أو غير مسلمة ، فلا حد ولا لعان ؛ لأن كل واحدة من البيتين تكذب الأخرى .

ولو (٥) أقامت المرأة بينة أن الزوج أقر بولدها ، لم يكن له أن ينفيه ، فإن فعل وقذفها ، فمتى أقامت المرأة البينة أن زوجها قذفها بعد أو أقر (٦) ، أخذ لها بحدها ، إلا أن يلاعن ، فارقها أو لم يفارقها ، ولو فارقها وكانت عند زوج غيره فطلبت حدها (٧) حد لها ، إلا أن يلتعن .

[ ٢٦٣٣ ] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمته الله : قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، أنه قال لعطاء : الرجل يقول لامرأته : يا زانية ، وهو يقول : لم أر ذلك عليها أو عن غير حمل (٨) قال : يلاعنها (٩) .

تم المجلد السادس من كتاب : [ الأم ] للإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمته الله

ويليه - إن شاء الله - المجلد السابع ، وأوله :

### « كتاب الجراح - أصل تحريم القتل »

- (١) في (ب) : « بالغة » ، وما أثبتته من (ص ، ظ) .  
 (٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتته من (ب ، ص) .  
 (٤) في (ظ) : « يلتعن » ، وما أثبتته من (ب ، ص) .  
 (٥) في (ظ) : « وإذا » ، وما أثبتته من (ب ، ص) .  
 (٦) في (ظ) : « قذفها هذا وقرت » ، وفي (ص) : « قذفها بعد أو أقرت » ، وما أثبتته من (ب) .  
 (٧) « حدها » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتتها من (ب ، ص) .  
 (٨) في (ص) : « أو عن به غير حمل » ، وما أثبتته من (ب ، ظ) .  
 (٩) في (ظ) : « تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه » .

[ ٢٦٣٣ ] سبق برقم [ ٢٣٨٦ ] في باب اللعان السابق وخرج هناك .

وهناك بعد هذا الأثر كلام يتعلق بالإيلاء وهو ينصه في باب اليمين التي يكون بها الرجل مولياً - في أول - الباب وهو مكرر في بعض المخطوطات دون بعض فاكثرتنا به في موضعه ، ولم نكرره هنا ، في غير موضعه . والله عز وجل وتعالى أعلم .  
 وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .